



راية العمال

نشرة تصدرها كتلة الوحدة العمالية

أيار ٢٠١١

بيان صادر عن كتلة الوحدة العمالية بمناسبة الأول من أيار نحو تنظيم نقابي مستقل .. من أجل إقرار قانون الضمان الاجتماعي كمدخل للعدالة الاجتماعية

وجدار الفصل والضم العنصري، والذي حرم غالبية العمال من التحرك بحرية والوصول لمواقع عملهم وتوفير قوت أسرهم، مما فاقم أزمة البطالة والفقير في ظل غياب القوانين التي تكفل العدالة والحماية الاجتماعية لجماهير عمالنا لتعزيز صمودهم في مواجهة التحديات.

عمالنا البواسل:
لقد كنتم وما زلتم في طليعة النضال الوطني المناهض للاحتلال وسياساته، وقد شكلتم بصبركم وصمودكم طليعة القوة الاجتماعية المناضلة من أجل تعزيز وتكريس الديمقراطية والعدالة في مجتمعنا الفلسطيني، فألف تحية لكم عمالنا البواسل في عيدكم، وليكن هذا اليوم حافظاً لجماهيرنا العمالية نحو المزيد من التأطير والانتظام في النقابات العمالية لتعزيز استقلالية الحركة النقابية، والتأكيد على حقكم في قانون ضمان اجتماعي لتحقيق العدالة الاجتماعية، وتكثيف الرقابة على شروط السلامة المهنية لحماية طاقاتنا البشرية واستمرار عطائكم الموصول في بناء مجتمعنا.

عاش الأول من أيار رمزاً لنضالات عمالنا
المجد والخلود لشهداء شعبنا والطبقة العاملة
الحرية للأسرى والمجد للعمال

كتلة الوحدة العمالية

أيار ٢٠١١

يطل علينا الأول من أيار، عيد العمال العالمي العيد المعبر دوماً عن النضال والإصرار وتجديد العهد لاستمرار كفاح العمال في جميع أرجاء المعمورة من أجل حرية ومستقبل شعوبهم لينعموا بالتقدم والازدهار، ومن أجل غد مشرق تسوده الحرية والعدالة الاجتماعية.

نحتفل اليوم، ومعنا الطبقة العاملة في العالم أجمع، بعيد العمال العالمي الذي جاء تنويجاً لنضالات الطبقة العاملة من أجل حقها في العمل والعيش بكرامة. وحماية حقوقها وتحسين شروط وظروف عملها، واليوم نحتفل بالأول من أيار ونحن نشهد تصاعد الثورات في العالم العربي، للعمال والفئات المهمشة في وجه أنظمة القمع والاستبداد ونهب ثروات الشعوب وإفقار الفقراء لاستمرار السيطرة عليها وسلبها إرادتها. فمنذ شهور وعلى مشارف الأول من أيار تعالت الأصوات والنضالات المطالبة من أجل ضمان الديمقراطية وإطلاق الحريات والعدالة الاجتماعية. وفي فلسطين تشرق شمس أيار هذا العام ونحن مبتهجون بإتمام المصالحة الفلسطينية وإنهاء الانقسام المدمر والذي عانى شعبنا وخاصة العمال على مدار السنوات الماضية آثاره الكارثية.

لنتقدم موحدين في مواجهة إجراءات الاحتلال القمعية وبخاصة إجراءات تهويد القدس وعزلها

الوحدة العمالية تدعو لتكثيف الجهود لإقرار قانون الضمان الاجتماعي



أكد المكتب الإقليمي لكتلة الوحدة العمالية على ضرورة تكثيف الجهود التي تقوم بها الكتلة لإقرار قانون الضمان الاجتماعي وتعزيز وتيرة العمل بالحملة باتجاه أنجاز حملة تضم عشرات الآلاف من تواقيع العمال قبل الأول من أيار القادم، بسبب تزايد الإصابات وحالات الوفيات في أماكن العمل والارتفاع الحاد في غلاء المعيشة وحالات الفصل التعسفي والارتفاع الكبير في نسبة البطالة.

جاء ذلك خلال الاجتماع الموسع الذي عقده المكتب الإقليمي لكتلة الوحدة العمالية في مدينة رام الله ظهر هذا اليوم، وافتتح الاجتماع بالوقوف دقيقة صمت حدادا على رحيل القائد

المناضل الشهيد أحمد علي عضو اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين وعضو المكتب المركزي السابق لكتلة الوحدة العمالية، والذي عمل لسنوات طويلة في قيادة الكتلة، وفي مجلسها العام وساهم في كافة نضالات الكتلة المطالبة بعزم وثبات دفاعاً عن مصالح الطبقة العاملة وحقوق العمال على المستويين الاجتماعي والمطلي.

وناقش المجتمعون انتخابات النقابات الفرعية والعامية

في الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين تحضيراً لعقد المؤتمر العام للاتحاد، وشددوا على ضرورة توسيع التنسيبات لكافة نقابات الاتحاد بحيث يصبح نقابات جماهيرية واسعة تشمل بتمثيلها غالبية العمال في القطاع نفسه، وعلى ضرورة مشاركة أعضاء الكتلة بفاعلية في عملية التنسيب والانتخابات المقررة بالاتحاد.

وفي ختام اجتماعه دعا مكتب الكتلة أصحاب العمل إلى اعتبار الأول من عطلة رسمية مدفوعة الأجر.

كتلة الوحدة العمالية ترحب بقرار الحكومة لتشكيل محاكم عمالية مختصة

تطبيق شروط الصحة والسلامة المهنية، وخاصة في ما يتعلق بمكافأة نهاية الخدمة للعاملين واستغلال حاجة العمال للعمل وتفشي البطالة في أوساط العمال.

وفي سياق متصل وعلى شرف الأول من أيار عيد العمال العالمي طالبت كتلة الوحدة العمالية بضرورة اعتماد الأول من أيار عطلة رسمية مدفوعة الأجر للعاملين في القطاع الخاص. وأكدت الكتلة على ضرورة تكثيف عمليات التفتيش والرقابة من قبل وزارة العمل على أماكن العمل للتأكد من توافر شروط الصحة والسلامة المهنية خاصة في ظل تزايد إصابات العمل وحالات الوفاة الناجمة عنها في القطاعات المختلفة وخاصة قطاع البناء وعدم تحمل أصحاب العمل والوزارة مسؤولياتهم الحقيقية باتجاه حماية العمال وتوفير شروط الصحة والسلامة المهنية

- رحبت كتلة الوحدة العمالية بقرار الحكومة لتشكيل محاكم عمالية مختصة وفقاً لقانون العمل، ودعت الكتلة في بيان وزعته على نطاق واسع إلى ضرورة تفعيل المادة الخاصة بتشكيل محاكم العمل، والفصل في قضايا العمال كقضايا حقوقية بدلاً من عرضها على محاكم " التمييز " لتبقى شهوراً وسنين طويلة في أدراج المحاكم، مما يثقل كاهل العمال بأعباء مالية وقانونية وإدارية ويحد من قدرتهم على التوجه للقضاء.

وأكدت الكتلة على أن الحاجة لمحاكم العمل المختصة تشدد في ضوء حجم مشاكل العاملين في المشاريع المحلية، وغياب تطبيق بنود قانون العمل الفلسطيني رقم ٧/ لسنة ٢٠٠٠ في غالبية مواقع العمل، وتمادي كثير من أصحاب العمل في المماطلة في تطبيق القانون ودفع حقوق العمال من الإنجازات السنوية، وغياب

كتلة الوحدة العمالية في محافظة الخليل تنظم ندوة جماهيرية لمطالبة السلطة الوطنية الفلسطينية اعادة اقرار «قانون الضمان و التأمينات الاجتماعية الفلسطيني»



في نطاق الحملة الجماهيرية التي اطلقتها كتلة الوحدة العمالية مع بداية العام الحالي للضغط على السلطة الفلسطينية لقرار قانون الضمان الاجتماعي ، نظمت كتلة الوحدة في محافظة الخليل ندوة جماهيرية في قاعة الشهيد فهد القواسمي التابعة للاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين بمشاركة سياسية ضمت فصائل العمل الوطني ومؤسسات رسمية وشعبية وبحضور نقابي وجماهيري وحضور لافت للحركة النسوية. أدار الندوة فاروق الهيموني عضو قيادة كتلة الوحدة العمالية الذي رحب بالحضور وأشار الى اهمية التحركات الجماهيرية لقرار القانون لضمان الحصول

على الرعاية الطبية والتأمينات الصحية وتحقيق دخل تقاعدي لكبار السن والورثة والعجز واصابات العمل والتأمينات الخاصة بالأمومة والطفولة وضمان المساعدات للفقراء والعاطلين عن العمل وتحديد الحد الأدنى للاجور وذلك كله في سياق اسس متينة تعزز صمود المواطنين وتمكن قدراتهم وتسرع في بناء الدولة .

تحدث الحاج سمور النتشة عضو اللجنة التنفيذية للاتحاد وعضو المجلس الثوري لحركة فتح ، مشيدا بدور كتلة الوحدة العمالية في الحركة النقابية العمالية في فلسطين ، وبعد ان استعرض دور الاتحاد العام لنقابات العمال في الدفاع عن حقوق العمال طالب السلطة الفلسطينية بضرورة اقرار قانون الضمان الاجتماعي لضمان تطبيق العدالة الاجتماعية في المجتمع الفلسطيني .

وبدوره أكد ابراهيم ذويب امين سر كتلة الوحدة العمالية وعضو اللجنة التنفيذية للاتحاد ، اننا لسنا بحاجة لتؤكد اهمية الضمان الاجتماعي ، بل نؤكد على ضرورة تصعيد النضال المطلي للضغط على السلطة لقرار قانون الضمان الاجتماعي.

واوضح ذويب بان هناك الكثير من الخلط ما بين الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي والتأمين الاجتماعي ، مشددا بانها جميعا تصب في مجموع التداخلات والانشطة التي يقوم بها المجتمع لحماية افراده من المخاطر من اجل استدامة استقرارهم وتعزيز قدرتهم على مواجهة المخاطر ، وهذا يعزز اهمية تعزيز صمود المواطنين لمواجهة السياسات الاسرائيلية ضد ابناء شعبنا الفلسطيني. وأشار امين سر كتلة الوحدة العمالية متسائلا: ماذا لو توسعنا في طرق باب المشكلة التي سوف تواجه المجتمع الفلسطيني لو تحرك العمال الفلسطينيون داخل مناطق السلطة يطالبون بالضمانات الاجتماعية مثل التأمين الصحي ، والتأمين ضد البطالة أو المطالبة بتعليم أبنائهم في المعاهد والجامعات أسوة بزملائهم في العديد من الدول المجاورة ، وماذا لو تحرك الموظفون العاملون في مجالات العمل الخاص الاخرى مطالبين بقوانين اجتماعية تحميهم من الفصل التعسفي والقذف بهم الى الشارع نحن نقول هذا وتذكر عشرات الآلاف من العمال الذين تم التخلص من وظائفهم بعد العام ٢٠٠١ ولم يجدوا من يحميهم من أصحاب القطاع الخاص؟!

جرس الانذار الذي نسمعه الآن من بعض الفئات و العاملين في الجامعات ومدارس القطاع العام وبعض النقابات يجب أن يلقى بالمسؤولية على الاوساط الرسمية ، والمؤسسات الأهلية وعلى المشرع من أجل البحث الجدي في إيجاد مؤسسة للضمان الاجتماعي مستقلة عن الفئات الخاضعة لقانون التقاعد في الوظيفة العمومية.

ومن جانبه اشار علي قديمات مدير مديرية العمل في محافظة الخليل ان وزارة العمل طالبت وما زالت تطالب وتعمل من اجل ان يشمل السلم الاجتماعي كافة المواطنين من خلال خطة العمل التي تتابعها الوزارة والمديريات التابعة لها من اجل الحماية الاجتماعية ضمن الامكانيات المتاحة .

واشار طه نصار عضو اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين الى أن التحركات النقابية الأخيرة في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية والتي شملت معلمي القطاع العام ، واساتذة الجامعات ؛ وفي الخدمات الصحية ومعلمي المدارس الحكومية تشير الى عنوان لأزمة اقتصادية واجتماعية ، والى ضعف في تغطية التشريعات المنظمة لحياة قطاعات واسعة من ابناء الشعب الفلسطيني داخل الوطن . وأكد نصار أن الفئات الاجتماعية التي لا تنتفع فعليا من قانون التقاعد الفلسطيني هي فئات مشمولة في قانون التقاعد العام بموجب المادة(٢) من القانون التي تشير الى شمول القانون لموظفي الهيئات المحلية ، ومؤسسات العمل الأهلي والمجتمع المدني ، وهذا يشمل عمال القطاع الخاص وأساتذة الجامعات ؛ لكن ذلك غير قائم حتى الآن بالرغم من مرور أكثر من خمس سنوات على إصدار قانون التقاعد العام .

وتم تقديم العديد من المداخلات من قبل الحضور سياسيين ونقابيين ومحامين أكدوا جميعا من خلالها على أن إيجاد قانون ضمان إجتماعي ليس بدعة ننفرد بها ، فأغلب الدول العربية وغير العربية المجاورة تأخذ به ، وهو المدخل للأمن الاجتماعي والاستقرار وأشاروا في مداخلاتهم الى أن قوانين الضمان في بلدان اخرى لها أثار إيجابية على كافة الصعد التربوية والاقتصادية والأمنية

الأول من أيار

كتابة روزا لوكسمبورغ

فكرة السعيدة في استخدام احتفال العطلة البروليتارية ، وسيلة للحصول على يوم عمل ذي ثماني ساعات ، هذه الفكرة وُلدت ، أولاً ، في استراليا . إذ قرّر العمال هناك ، سنة ١٨٥٦ ، تنظيم يوم للتوقف الكامل عن العمل مصحوب باجتماعات وتسلّيات ، تأييداً ليوم عمل ذي ثماني ساعات. في البداية كان مقرراً أن يكون هذا الإحتفال في الحادي والعشرين من نيسان . وكان العمال الأستراليون يريدون أن يحتفلوا هذا الإحتفال للعام ١٨٥٦ فقط. لكن الإحتفال الأول كان له وقعٌ شديدٌ على جماهير البروليتاريا في أستراليا ، رافعا معنوياتهم ، ودافعاً إياهم نحو تحريض جديد ، وهكذا تقرّر أن يقام الإحتفال كل عام .

والحق يقال : ماذا يمكن أن يمنح العمال شجاعةً أكثر ، وإيماناً بقوتهم ، غير توقّف تامّ عن العمل ، قرّروه بأنفسهم؟ وماذا يشجّع الأرقاء المؤبدين للمعامل والمشاعل غير تعبئة قوتهم الخاصة؟ هكذا جرى التقبّل السريع للاحتفال البروليتاري ؛ ومن أستراليا بدأ ينتشر في البلدان الأخرى ، حتى شمل العالم البروليتاري بأسره .

أول من هذا حدوّ العمال الأستراليين ، كان العمال الأميركيون . ففي ١٨٨٦ قرروا أن يكون الأول من أيار يوم توقّف كامل عن العمل. وفي ذلك اليوم ، ترك مايتا ألف منهم عملهم ، مطالبين بيوم عمل ذي ثماني ساعات . في ما بعد ، منعت الشرطة والمضايقات القانونية ، العمال ، ولعدة سنوات ، من إعادة تظاهرة بهذا الحجم . لكنهم في العام ١٨٨٨ جددوا قرارهم ، محددين أن يكون الإحتفال القادم في الأول من أيار ١٨٩٠ . في الوقت نفسه ، صارت حركة العمال في أوروبا أقوى ، وأكثر حيوية . والتعبير الأجلى لهذه الحركة حدث في مؤتمر العمال العالمي ، سنة ١٨٩٠ . وفي هذا المؤتمر الذي حضره أربعمئة مندوب ، تقرّر أن يكون يوم العمل ذو الساعات الثمان ، المطلب الأول . هنا أيضاً طالب مندوب النقابات الفرنسية ، العامل لافين ، من بوردو ، بأن يُعبّر عن هذا المطلب ، في جميع البلدان ، من خلال توقّف شامل عن العمل . مندوب العمال الأميركيين أشار إلى قرار رفاقه ، الإضراب في الأول من أيار ، ١٨٩٠ ، فقرّر المؤتمر اعتبار هذا التاريخ يوماً للإحتفال البروليتاري العالمي .

إذا ، قبل ثلاثين عاماً ، في أستراليا ، فكّر العمال بمظاهرة يوم واحد فقط . المؤتمر قرّر أن يتظاهر عمال كل البلدان ، معاً ، من أجل يوم عمل ذي ثماني ساعات ، في الأول من أيار ١٨٩٠ .

لم يتحدّث أحدٌ عن تكرار هذه العطلة في السنوات المقبلة . ومن الطبيعي أن أحداً لم يكن ليتنبأ بالسرعة الخاطفة التي ستنتج فيها الفكرة ، ويجري تبني الطبقة العاملة لهذه الفكرة . وعلى أي حال ، كان مجرد الإحتفال بأول أيار ، مرة واحدة ، كافياً لكي يفهم الجميع ويشعروا بأن الأول من أيار ينبغي أن يكون ظاهرة مستمرة تقام كل عام .

يا عمال العالم إتحدوا

في عيد العمال العالمي

تحيتنا لكم ، بحية إجلال واكبار ، الى العمال والكادحين من شغيلة

اليد والفكر الى الذين لم يبخلوا بعطائهم على ابناء شعبهم ، الى من

اضاءوا لنا الدرب ... الى بناء الماضي والحاضر وصناع المستقبل

عاش الاول من ايار المجيد ، عيد الكفاح والتضامن الاممي ضد الاستغلال

والاضطهاد ومن اجل الحرية والديمقراطية والسلام والعدالة الاجتماعية

عاشت الطبقة العاملة العالمية ... عاشت الطبقة العاملة الفلسطينية الابية

عاشت فلسطين...

المجد والخلود لشهداء الطبقة العاملة الفلسطينية...

ولكل شهدائنا الابرار وكل عام وأنتم بألف خير

كتلة الوحدة العمالية

طالب الأول من أيار ، بتطبيق يوم العمل

ذي الساعات الثمان . لكن حتى بعد بلوغ هذا

الهدف ، لم يجر التخلي عن الأول من أيار

فما دام نضال العمال ضد البورجوازية

والطبقة الحاكمة مستمراً ، وما دامت المطالب

لم تُلبّ ، فإن الأول من أيار سيكون التعبير

السنوي عن تلك المطالب .

و حين يطل فجر أيام أفضل ، حين تبلغ الطبقة

العاملة العالمية غاياتها ، فآنذاك ، أيضاً ،

قد يجري الإحتفال بالأول من أيار ، على

شرف النضال المرير ، وعذابات الماضي

الكثيرة .